A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/8/27
22 May 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثامنة
البند ٦ من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

البرازيل*

* صدر سابقاً تحت الرمز A/HRC/WG.6/1/BRA/4؛ وأُدخلت عليه تنقيحات طفيفة تحت إشراف أمانة مجلس حقوق الإنسان على أساس التغييرات التحريرية التي أجرتها الدول عن طريق إجراء الرجوع إلى جهة الاختصاص. ويُعمّم المرفق كما ورد.

(A) GE.08-13666 260608 270608

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
مقدمة	١ -٤	٣
أولاً - موجز مداولات عملية الاستعراض	٥ -٨٢	٣
ألف- عرض الحالة من جانب الدولة موضوع الاستعراض	٥ -٢٣	٣
باء - الحوار التفاعلي وردود الدولة موضوع الاستعراض.....	٢٤-٨٢	٦
ثانياً - الاستنتاجات و/أو التوصيات	٨٣-٨٤	١٧
ثالثاً - الالتزامات الطوعية للدولة موضوع الاستعراض	٨٥	١٨

المرفق

تشكيلة الوفد ١٩

مقدمة

١- قام الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (الفريق العامل)، المنشأ وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ٥/١ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، بعقد دورته الأولى في الفترة من ٧ إلى ١٨نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وجرى الاستعراض المتعلق بالبرازيل في الجلسة التاسعة المعقودة في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وترأس وفد البرازيل سعادة السيد روجيريو سوتّيلي، الأمين التنفيذي، الأمانة الخاصة لرئاسة الجمهورية المعنية بحقوق الإنسان. وللاطلاع على تشكيلة الوفد، المكون من ١٦ عضواً، انظر المرفق الوارد أدناه. واعتمد الفريق العامل هذا التقرير المتعلق بالبرازيل في جلسته ١٣ المعقودة في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

٢- وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨، اختار مجلس حقوق الإنسان مجموعة المقررين التالية (المجموعة الثلاثية) لتيسير الاستعراض المتعلق بالبرازيل: غابون، وسويسرا، والمملكة العربية السعودية.

٣- ووفقاً للفقرة ١٥ من مرفق القرار ٥/١، صدرت الوثائق التالية من أجل الاستعراض المتعلق بالبرازيل:

(أ) التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة ١٥ (A/HRC/WG.6/1/BRA/1)؛

(ب) تجميع للمعلومات أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة ١٥(ب) (A/HRC/WG.6/1/BRA/2)؛

(ج) موجز أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة ١٥(ج) (A/HRC/WG.6/1/BRA/3).

٤- وأُحيلت إلى البرازيل، عن طريق المجموعة الثلاثية، قائمة أسئلة أعدتها سلفاً آيرلندا وألمانيا والبرتغال وإيطاليا والدانمرك والسويد. ويمكن الاطلاع على هذه الأسئلة على الشبكة الخارجية للاستعراض الدوري الشامل.

أولاً - موجز مداولات عملية الاستعراض

ألف - عرض الحالة من جانب الدولة موضوع الاستعراض

٥- في الجلسة التاسعة المعقودة في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، قدم رئيس وفد البرازيل، سعادة السيد روجيريو سوتّيلي، الأمين التنفيذي، الأمانة الخاصة لرئاسة الجمهورية المعنية بحقوق الإنسان، التقرير الوطني.

٦- وذكَّر السيد سيرجيو آبرو إيليما فلورنسيو، السفير، نائب ممثل البرازيل لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، بالتعهدات التي قطعتها البرازيل على نفسها طواعية بأن تشارك في الاستعراض الدوري الشامل مشاركة بناءة ومتسمة بالشفافية، وقال إنه واثق بأن الاستعراض الدوري الشامل سيُعزز مبادئ العالمية واللاتجزؤ واللاانتقائية. وأعرب السيد روجيريو سوتّيلي، رئيس الوفد، عن ثقته في هيكل النظام الجديد.

٧- وأشار وفد البرازيل إلى كبر مساحة البرازيل (أكثر من ٨,٥ مليون كيلومتر مربع) وعدد سكانها (١٨٧ مليون نسمة) وذلك في معرض بيان التحديات التي يواجهها تنفيذ السياسات المتعلقة بحقوق الإنسان.

٨- وشدد وفد البرازيل على أن إعداد التقرير الوطني اقتضى إجراء مشاورات مع مختلف الهيئات وأتاح الفرصة لتبادل الآراء بين الوزارات بشأن التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان في البلد. وفي هذا السياق، نُظمت عدة مشاورات شارك فيها ممثلون عن المجتمع المدني والمجالس الوطنية. وأفضت هذه المشاورات إلى عقد جلسة استماع علنية في مجلس الشيوخ الاتحادي وأُدرجت المساهمات المقدمة من الجهات المعنية في التقرير الوطني.

٩- وقال الوفد إن البرازيل تدرك الحاجة إلى تحقيق تقدم في إعمال حقوق الإنسان بصورة كاملة، وإلى إدراج حقوق الإنسان في جميع الصكوك الاشتراعية، وإن كانت تعترف بأن التشريع وحده لا يضمن إعمال الحقوق.

١٠- وقد وجَّهت البرازيل دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وقد زار بعض هؤلاء البرازيل في السنوات الأخيرة. كما أقامت البرازيل علاقة وثيقة مع آليات هيئات المعاهدات.

١١- وقد كان لأحوال النمو الاقتصادي والاستقرار والتنمية الاجتماعية التي شهدها البلد في ظل إدارة الرئيس لولا دور حاسم في تعزيز الحوار مع المجتمع المدني. وحقق البلد، عبر برامجه الاجتماعية، ومنها برنامج العلاوات العائلية، *(Bolsa Familia)*، الهدف الأول من الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية، المتمثل في خفض نسبة الفقر المدقع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. فقد خُفِّضت نسبة الفقر المدقع، بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٥، من ٢٨ في المائة إلى ١٦ في المائة، ونسبة الفقر من ٥٢ في المائة إلى ٣٨ في المائة. وبالأرقام المطلقة، تجاوز قرابة ١٠ ملايين برازيلي خط الفقر بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥. وحُدَّ أيضاً من الفوارق في الدخل. ويستفيد حتى الآن زهاء ٤٥ مليون فرد - أي ربع السكان - من برنامج العلاوات العائلية.

١٢- وشددت البرازيل على أن عام ٢٠٠٨ صادف الذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية العشرين بعد المائة لإبطال الرق، اللذين يشكل كلاهما جزءاً من كفاح البلد المستمر ضد التمييز والعنصرية. وستحتفل البرازيل في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام بمرور ٢٠سنة على سيادة القانون، بوصفها الأساس لتوطيد الثقافة القائمة على المواطنية الديمقراطية وغلبة حقوق الإنسان.

١٣- على أن البلد ما زال يواجه العنف وأشكالاً كثيرة من الاستغلال، منها السخرة والاستغلال الجنسي، بما في ذلك الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين. وقد وُضعت بالفعل، في إطار القانون التشريعي المتعلق بالأطفال والمراهقين *(Estatuto da Crianca e do Adolescente)* خطط عمل لمعالجة هذه القضايا بالنظر إلى أن الأطفال والمراهقين يشكلون أحد الأهداف ذات الأولوية للحكومة.

١٤- وقال وفد البرازيل إنه سيُعقد هذا العام مؤتمر وطني بشأن حقوق الإنسان ومؤتمر بشأن المثليات والمثليين ومزدوجي الميول الجنسية ومغايري الهوية الجنسية، وسيشارك فيهما عدد كبير من المنظمات غير الحكومية. وستستضيف البرازيل أيضاً المؤتمر العالمي الثالث المعني بمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين، الذي يُتوقع أن يشارك فيه ١٣٠ بلداً، كما ستستضيف المؤتمر الإقليمي لعام ٢٠٠٨ للتحضير لمؤتمر ديربان الاستعراضي لعام ٢٠٠٩. وأضاف الوفد البرازيلي أنه يوجد في البرازيل حالياً ٣٥ مجلساً للجمهورية بمشاركة اجتماعية.

١٥- وذكرت البرازيل أنها تُدرك التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان ولكنها تسلّم أيضاً بالتحديات التي ما زالت قائمة أمامها. وشددت على ضرورة تسريع العمل المتعلق بمكافحة التعذيب، الذي يعد ممارسة غير مقبولة ولكنها ما زالت قائمة، وهي جريمة لا تسقط بالتقادم وذلك وفقاً لما ينص عليه الدستور. وأعربت البرازيل عن قلقها إزاء التقارير التي تتحدث عن ممارسة التعذيب على المستوى الدولي في التحقيقات التي تُجرى بشأن الإرهاب، وأشارت إلى ضرورة تحسين نظام حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد.

١٦- واقترحت البرازيل، في سياق الذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي، وضع أهداف طوعية لحقوق الإنسان نابعة من مبادرة للدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي. وقال الوفد إن البرازيل ملتزمة بنشر الفكرة الأساسية لحقوق الإنسان ومواد الإعلان العالمي في حقوق السكان البرازيليين.

١٧- وشددت السيدة روزلين روشا (الأمانة التنفيذية لوزارة التنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر) على الدور المحوري الذي يؤديه الضمان الاجتماعي في الحد من الفقر المدقع، وقالت إن البرازيل قد أنشأت الوزارة التي تتولى هي قيادتها. وفي عام ٢٠٠٣، أفضت خطة القضاء على الجوع (*Fome Zero*) إلى وضع "القانون العضوي بشأن الأمن الغذائي" الذي أقره الكونغرس الوطني في عام ٢٠٠٦ وبرنامج بشأن توريد الأغذية (*Programa de Aquisicao de Alimentos*).

١٨- وقد أسفرت خطة العلاوات العائلية وبرنامج *Beneficio* عن تقليص فجوة اللامساواة إلى نسبة ٢٨ في المائة. وتقوم خطة العلاوات العائلية على توفير مِنح نقدية وفرص التعليم والصحة بغية كسر حلقة الفقر وزيادة إمكانات الأسر الفقيرة. وقد استفاد من هذا البرنامج ١١ مليون شخص، بما في ذلك ١٠٠ ٠٠٠ أسرة.

١٩- وأشار السيد بيدرو أبراموفاي، وكيل أمين وزارة العدل للشؤون التشريعية، إلى العنف بوصفه قضية مثيرة للقلق. وقال إنه حدث أكثر من ٤٠ ٠٠٠ جريمة قتل في العام الماضي وإنه يوجد حالياً أكثر من ٤٢٠ ٠٠٠ شخص في السجون على الرغم من انخفاض عدد جرائم القتل بنسبة ٢٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٣ وتناقص معدل زيادة نزلاء السجون منذ عام ٢٠٠٧. وفي هذا الصدد، أطلقت البرازيل برنامجاً وطنياً للأمن العام (*Programa Nacional de Seguranca Publica com Cidadania*). وأنشئ تسعون سجناً للشباب والنساء بغية توفير التعليم وإعادة الدمج الاجتماعي. كما ستُقدَّم منحة دراسية إلى أفراد الشرطة ذوي الدخل المنخفض شريطة أن يخضعوا لدورة تدريب في مجال حقوق الإنسان. وستُنفَّذ في أخطر المناطق في البلد برامج اجتماعية تقترن ببرامج لتسوية النزاعات بالطرق السلمية.

٢٠- وأشار السيد رولف هاشبارت، رئيس المعهد الوطني للعمران والإصلاح الزراعي، إلى أن لدى البرازيل احتياطيات كبيرة من المياه والطاقة وموارد التنوع الأحيائي توفر لها فرصاً واسعة لتعزيز التنمية المستدامة. وتهدف هذه التدابير إلى إقامة نماذج زراعية جديدة بغية حماية البيئة ووضع حد للعنف الناشئ عن المنازعات المتعلقة بالأراضي، ولا سيما الأراضي العامة للسكان الأصليين والسكان المنحدرين من أصول أفريقية. كما أشار إلى هدف الحكومة البرازيلية المتمثل في إضافة ١٠٠ ٠٠٠ أسرة إلى البرنامج الوطني للإصلاح الزراعي في عام ٢٠٠٨.

٢١- وفيما يتعلق بالقضايا الجنسانية، ذكرت السيدة آنا بولا غونكالفس (الأمانة الخاصة لرئاسة الجمهورية المعنية بسياسات المرأة) أن الأمانة الخاصة للنهوض بالمرأة أنشئت في عام ٢٠٠٣ ومُنحت مركزاً وزارياً لمساعدة الرئيس بشأن القضايا المتعلقة بالمرأة. وأضافت قائلة إن العنف ضد المرأة يشكل إحدى القضايا المركزية التي تحظى باهتمام الأمانة وإن إجراءات الأمانة تتركز على تعزيز شبكة المساعدة المقدمة إلى المرأة في مجالات تشمل التدريب والتشجيع على وضع تشريعات جديدة، والإجراءات القضائية. ونتيجة للقانون المتعلق بالعنف ضد المرأة (*Maria da Penha Law*)، أنشئت حتى الآن ٤٩ محكمة متخصصة في قضايا العنف المترلي، وهي تعمل حالياً.

٢٢- واختتمت السيدة مارسيا كناريو (الأمانة الخاصة للرئاسة المعنية بتعزيز المساواة العرقية) بيان البرازيل الاستهلالي فاعترفت بأن تاريخ البرازيل اتسّم لفترة طويلة بالتمييز، ولكنها أعربت أيضاً عن التزام البرازيل الراسخ بالقضاء على هذا الإجحاف. ولهذه الغاية، اعتمدت البرازيل عدداً من التدابير السياسية والإدارية والتشريعية لتعزيز المساواة وتكافؤ الفرص والحصول على السلع العمومية. وقد أنشئت أمانة خاصة لتعزيز فرص حصول كل الجماعات الإثنية والعرقية على التعليم والخدمات الصحية والعمل والأراضي، وذلك بالنظر إلى أن البرازيل ملتزمة بالنتائج التي أسفر عنها مؤتمر ديربان.

٢٣- وسلَّم الوفد البرازيلي، أثناء العرض الذي قدمه، بالحاجة إلى إدراج حقوق الإنسان في جميع الصكوك الاشتراعية وإلى تسريع عمل البرازيل المتعلق بمكافحة التعذيب وتحسين نظام حماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وذكر أيضاً أن الأطفال والمراهقين هم من بين الأهداف التي تحظى بالأولوية لدى الحكومة. وفي هذا الصدد، ستعقد البرازيل المؤتمر العالمي الثالث المعني بمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين. وأيَّد اتخاذ تدابير تهدف إلى إقامة نماذج زراعية جديدة. وفي الختام، أكدت البرازيل من جديد التزامها الراسخ بالقضاء على الإجحاف المتمثل في التمييز.

باء - الحوار التفاعلي وردود الدولة موضوع الاستعراض

٢٤- وخلال الحوار التفاعلي الذي أعقب عرض التقرير، رحَّب عدد من الوفود بما أبدته البرازيل من التزام وما حققته من إنجازات. كما أشيد بالبرازيل للجودة التي اتصف بها عرضها وتقريرها الوطني وللنهج الذي اعتمدته فيما يتعلق بإعداد هذا التقرير، وهو نهج قائم على المشاركة والانفتاح. وأثنى العديد من الوفود على اعتراف البرازيل بالتحديات والقضايا التي لا تزال قائمة. وأدلى ٤٤ وفداً ببيانات خلال الحوار التفاعلي.

٢٥- وحول قضية ممارسة التمييز ضد المرأة لأسباب تتعلق بسنها وأصلها الريفي والإثني، سألت سلوفينيا عن الخطوات العملية التي اتخذتها الحكومة لوقف أشكال التمييز هذه ولزيادة العدد المنخفض للنساء اللواتي يتلقين معاشات. كما استفسرت عن التدابير التي اتخذتها الحكومة لخفض عدد المراهقين المحرومين الذين حُرموا من الحرية، إذ يقال إن عددهم ازداد بنسبة ٣٢٥ في المائة بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٦، وهذا مؤشر مقلق للغاية. وطلبت سلوفينيا أن تقدم البرازيل معلومات عن التقدم المحرز بشأن القضايا الجنسانية وأوصت بإدماج المنظور الجنساني بصورة كاملة في عملية متابعة الاستعراض الدوري الشامل.

٢٦- وقالت كولومبيا إنها تعتبر المساواة بين الجنسين إحدى أولويات السياسات العامة. وأشارت باهتمام بالغ إلى تجربة البرازيل في مكافحة العنف المترلي والعنف ضد المرأة. وطلبت المزيد من التفاصيل عن العوامل التي يمكن

أن تساعد على تنفيذ الميثاق الوطني لمكافحة العنف المترلي. وذكر الوفد أن كولومبيا تؤيد الاستعراض الدوري الشامل بوصفه فرصة لتبادل أفضل الممارسات وتسهيل التعاون الأفقي بين الدول التي تواجه نفس القضايا وقال إن استعداد البرازيل للاستعراض الدوري الشامل يشكل مثالاً ممتازاً في هذا الصدد.

٢٧- واعترفت الصين بالخطوات الكبيرة التي خطتها البرازيل للحد من الفقر ومعالجة المسائل المتعلقة بتنظيم الأسرة، والتعليم، والغذاء، والصحة، والتمييز العنصري. وتمنت الصين أن يستمر هذا التقدم وطلبت معلومات عن النظام الصحي الموحد، واستفسرت على وجه الخصوص عن طريقة عمل هذا النظام وعن المجالات التي تحتاج إلى تحسين.

٢٨- ورحَّبت أذربيجان بالتعديل الدستوري لعام ٢٠٠٥ ونوَّهت باعتماد برنامج وطني لحقوق الإنسان. وأعربت عن تقديرها لاشتراك المجتمع المدني في تلك العملية وللممارسة الجيدة المتمثلة في تنظيم المجالس الوطنية لحقوق الإنسان. كما أشادت أذربيجان بالخطوات التي اتخذها الحكومة من أجل ضمان حقوق المرأة والقضاء على اللامساواة بين الجنسين وعلى العنف المترلي. وطلب الوفد من البرازيل تقديم المزيد من التوضيحات حول مدى فعالية إنشاء الأمانات الخاصة في مختلف ميادين حقوق الإنسان وعما واجهته البرازيل من عقبات خلال إنشائها. كما استفسرت أذربيجان عن الخطوات التي ستتخذها البرازيل للتعجيل بالتقليل من عدم المساواة بين الجنسين. وأشارت أذربيجان مع التقدير إلى تفاعل البرازيل مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، فطلبت تقديم المزيد من المعلومات عن مدى أهمية إصلاحات نُظم القضاء الجنائي.

٢٩- ورحبت بيرو بقيام البرازيل بسن بعض من أكثر قوانين حماية حقوق الإنسان تقدمية في المنطقة. وفيما يتعلق بالحق في التذكر وفي معرفة الحقيقة، طلبت أيضاً معلومات عن اللجنة الخاصة المعنية بالأشخاص المتوفين والمختفين لأسباب سياسية وعما إذا كانت النتائج التي تم التوصل إليها تستخدم لتحديد هوية الأفراد المسؤولين عن انتهاك حقوق الإنسان ولمقاضاتهم. وأكدت بيرو من جديد أهمية حصول المواطنين على المعلومات العمومية وأوصت بأن تبذل البرازيل قصارى جهدها لضمان اعتماد الكونغرس للقانون المتعلق بهذا المجال.

٣٠- وأشارت الهند إلى مبادرة إنشاء نظام وطني لمؤشرات حقوق الإنسان بوصفها مبادرة ذات آثار بعيدة المدى تتجاوز المستوى الوطني. وفي هذا الصدد، قالت الهند إنها تود معرفة الوضع الحالي لهذا الاقتراح وما إذا كان قد تم تنفيذ أي مشروع نموذجي يستهدف مجالات محددة مشمولة بالبرنامج الوطني لحقوق الإنسان، وما إذا كانت المجالس الوطنية لحقوق الإنسان ستستخدم تلك المؤشرات. كما أحاطت الهند علماً مع الاهتمام بالتعديل الدستوري لعام ٢٠٠٥ وأعربت عن اهتمامها بمعرفة الحالات التي طُبق فيها هذا التعديل.

٣١- ونوَّهت ماليزيا بإنجازات البرازيل في مجالي الصحة والحد من الفقر، بما في ذلك التزامها بمكافحة الإيدز. وطلبت أن تقدم البرازيل تفاصيل عن تجربتها في مجال مكافحة الأمراض الوبائية وسألت عما حققته من إنجازات في مجال التعليم، وبخاصة فيما يتعلق بضمان التعليم لشرائح السكان الذين يعيشون في المناطق النائية. كما طلبت ماليزيا معلومات عن التقدم المحرز بشأن حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في المناصب التشريعية والتنفيذية.

٣٢- وهنأت غانا البرازيل على إنشاء الأمانات الخاصة الثلاث وعلى استهلالها منذ عام ٢٠٠٧ مناقشة تهدف إلى إنشاء نظام وطني لمؤشرات حقوق الإنسان. وشدّدت على أن الصراحة التي اعترفت بها الحكومة بنقاط الضعف

وأوجه اللامساواة في البلد، وبخاصة في المجالات المتعلقة بالمسائل الجنسانية وتوزيع الدخل والفرص المتاحة للسكان المنحدرين من أصول أفريقية وسائر الأقليات، تستحق أيضاً درجة أكبر من الثناء. وأوصت غانا بأن تقدَّم إلى الحكومة مساعدة لمعالجة هذه التحديات. وفيما يتعلق بالحق في التعليم وبالخطة البرازيلية للنهوض بالتعليم ضمن إطار استراتيجيات التنمية الهادفة إلى التقليل من الفوارق بين الجماعات الضعيفة، سألت غانا عما إذا كانت الخطة أو غيرها من الاستراتيجيات تتضمن برامج لمعالجة مشكلة عنف الشباب. وقالت غانا في الختام إنها تود أو توصي بأن تواصل الحكومة الالتزام ببرنامج إصلاح الأراضي الزراعية وبإيجاد حل لمسألة إساءة استعمال السلطة والاستخدام المفرط للقوة.

٣٣- وطلبت كوبا أن تقدم البرازيل معلومات وتفاصيل عن برنامج القضاء على الجوع، الذي يعد برنامجاً ابتكارياً لحقوق الإنسان يرمي إلى إعمال الحق في الغذاء.

٣٤- ورحَّبت باكستان، في جملة أمور، بالمنهجية المستخدمة في إعداد التقرير الوطني وبالاعتراف بالصعوبات والتحديات المتعلقة بممارسة العنف ضد المرأة، واللامساواة العرقية، وإصلاح الأراضي، والأقليات. وسألت البرازيل عن أسباب عدم التنفيذ وعن الخطوات التي تعتزم اتخاذها لمعالجة هذه المسألة.

٣٥- وأعربت هولندا عن تقديرها لمبادرة البرازيل الرامية إلى إخضاع التجاوزات الخطيرة المتعلقة بحقوق الإنسان للقانون الاتحادي وطلبت تقديم معلومات محدّثة عن التقدم الذي حققته المبادرة. وأشارت هولندا إلى التقرير الوطني وأكدت من جديد التحديات التي تواجهها البرازيل في مجال القضاء على التعذيب. واستفسرت عن التدابير العملية التي اتخذت في هذا الصدد وعما إذا كان قد نُظر في وضع برنامج لحماية الشهود. وإذا كان سيُنظر بالفعل في وضع برنامج من هذا القبيل، فإن هولندا تود أن تُبلَّغ بالتقدم الذي يحرزه هذا البرنامج. واقترحت أن تقوم البرازيل في أقرب وقت ممكن بتنفيذ المبادرة الهادفة إلى إخضاع التجاوزات الخطيرة المتعلقة بحقوق الإنسان للقانون الاتحادي، إذا كانت لم تفعل ذلك بعد.

٣٦- وأشادت جمهورية كوريا بإنشاء الأمانات الخاصة الثلاث المعنية بحقوق الإنسان وقضايا المرأة والمساواة العرقية في عام ٢٠٠٣. ولاحظت أن عدداً من المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان قد لفتت النظر أكثر من مرة إلى انتهاكات حقوق الإنسان للشعوب الأصلية، وانعدام الأمن العام وسوء أحوال الاحتجاز في البرازيل. ولذا تتوقع جمهورية كوريا من البرازيل أن تنظر بمزيد من التمعن في هذه القضايا.

٣٧- وطلبت الجمهورية العربية السورية أن تتقاسم البرازيل مع الدول الأخرى خبراتها وممارساتها الفضلى فيما يتعلق بتنفيذ برنامجها الوطني لمكافحة الجوع والفقر.

٣٨- ورحبت فرنسا بتعزيز الآليات القانونية لحماية حقوق الإنسان منذ أن وضع دستور ١٩٨٨. ونوَّهت أيضاً بالتقدم الكبير المحرز فيما يتعلق بحقوق الطفل، على الرغم من الصعوبات الباقية في المدن الكبيرة وفي أفقر الولايات. غير أن فرنسا لفتت النظر إلى المقترحات البرلمانية التي تدعو إلى إجراء تعديل دستوري يستهدف خفض سن المسؤولية الجنائية. وأشارت فرنسا إلى التقرير الوطني للبرازيل فأحاطت علماً بالإجراءات التي تتخذها الحكومة لمقاومة الضغط الاجتماعي الذي يدعو إلى إجراء إصلاح من هذا القبيل. وفي هذا الصدد، تود فرنسا معرفة ما ستؤول إليه المناقشات.

٣٩- وسلَّمت النرويج بأن بناء مجتمع ديمقراطي يقوم على الحقوق هو عملية معقدة تتطلب إرادة سياسية كما تتطلب وقتاً. وأشارت بوجه خاص، كمثال على أفضل الممارسات، إلى الجهود التي تبذلها الحكومة لمكافحة عمل الأطفال، وإنشاء وزارة لمكافحة التمييز العنصري، والدور الرائد للبرازيل في معالجة القضايا المتعلقة بالميول الجنسية والهوية الجنسانية. وفيما يتعلق بحريتي الرأي والتعبير، قالت النرويج إنه يبدو أن الهيئات التشريعية لم تصنْهما على النحو المناسب، على الرغم من الحماية التي يوفرها الدستور. وأشارت النرويج إلى تقرير الجهات صاحبة المصلحة فلاحظت كذلك أن التقرير يتحدث عن انعدام التعددية وعن تركز ملكية وسائط الإعلام. ولاحظت النرويج أن هناك الآلاف من الإذاعات المحلية التي تنتظر أن تُمنح رخصة للبث وأن الصحفيين الذين يجرون تحقيقات صحفية حول الفساد أو التصرفات غير القانونية الصادرة عن السلطات العامة يتعرضون للتهديدات وللاعتداء البدني. واستناداً إلى هذه المعلومات، سألت النرويج عن التدابير التي اتخذتها أو ستتخذها الحكومة لوضع إطار قانوني وفقاً للمعايير الدولية من أجل معالجة مسألة تركز ملكية وسائط الإعلام، والتعجيل بمنح رخص للإذاعات المحلية، والتحقيق على النحو الواجب في حالات ممارسة العنف ضد العاملين في وسائط الإعلام.

٤٠- ورداً على سؤال بيرو المتعلق بالحق في التذكر ومعرفة الحقيقة، أشارت البرازيل إلى القانون رقم ١١٤٠ لعام ١٩٩٥ المتعلق بمحاسبة المسؤولين عن الوفيات التي حدثت في ظل الديكتاتورية. وقد أُنشئت بموجب هذا القانون اللجنة المعنية بحالات الاختفاء لأسباب سياسية بغية دراسة حالات الوفيات التي حدثت لأسباب سياسية في ظل الديكتاتورية. ومنذ ذلك الحين، دُفعت تعويضات في ٣٢١ حالة من أصل ٣٣٩ حالة. وفي عام ٢٠٠٧، أصدرت أمانة خاصة تقريراً يلخص الأحداث التي وقعت في كل حالة من تلك الحالات، معترفةً بمسؤولية الدولة عن حالات الاختفاء تلك. وفي عام ٢٠٠٧ أيضاً، أنشأت الأمانة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بحالات الاختفاء لأسباب سياسية مصرفاً للحمض النووي الريبي من أجل تحديد هوية الأشخاص الذين اختفوا و لم يعثر عليهم أبداً. والتحديات الرئيسية التي تواجهها اللجنة هي معرفة مكان المحفوظات والوصول إليها، بالنظر إلى أن جميع المحفوظات التي تعود إلى فترة الديكتاتورية قد نُقلت إلى المحفوظات الوطنية. وسلّط وفد البرازيل الضوء على تحدّيين بالغي الأهمية هما: (أ) التوصل إلى مزيد من المعلومات عن الأماكن التي توجد فيها جثث الأشخاص الذين اختفوا خلال عهد الديكتاتورية العسكرية؛ (ب) تمكين الجمهور من الاطلاع على المحفوظات التي تعود إلى فترة الديكتاتورية. وأضافت البرازيل أن جميع المحفوظات قد نقلت في عام ٢٠٠٥ إلى المحفوظات الوطنية من أجل التصدي للتحدي الثاني.

٤١- وقالت البرازيل إنها تتفق مع سلوفينيا و أذربيجان وكولومبيا على أنه لا يزال يمارس عنف ضد النساء والأطفال. بيد أنه قد جرى وضع خطتين وطنيتين بالتعاون مع المجتمع المدني للحد من اللامساواة وإدماج القضايا الجنسانية في السياسات العامة. وتعمل البرازيل أيضاً على تعديل تشريعها المتعلق بممارسة العنف داخل الأسرة والعنف ضد المرأة. وأشارت البرازيل إلى أنها تقوم باتخاذ تدابير شاملة بالتعاون مع حكومات الولايات ومع البلديات لوضع مؤشرات حيثما تقع حوادث عنف داخل الأسرة. وتشمل هذه المبادرة الجديدة أربعة مجالات، منها الاستغلال الجنسي والحقوق الإنجابية.

٤٢- ورداً على أذربيجان وجمهورية كوريا والنرويج فيما يتعلق بالشؤون القانون والجزائية، قالت البرازيل إنها تتفق مع هذه البلدان على أن البرازيل قد شهدت زيادة كبيرة في عدد نزلاء السجون. إلا أنه تم خفض الزيادة في

عدد نزلاء السجون بمقدار النصف عقب اعتماد قانون جديد بشأن الإجراءات الجنائية في عام ٢٠٠٧. وأُقِّر أيضاً هذا العام إصلاح جديد للتأكد من توفير ضمانات للدفاع.

٤٣- ورداً على سؤال فرنسا المتعلق بالمسؤولية الجنائية، قال الوفد إن الحكومة البرازيلية تعتقد أنه لن يتم إقرار أو اعتماد هذا الاقتراح. وفيما يتعلق بالتعذيب، أشارت البرازيل إلى خطتها لعام ٢٠٠٦ الهادفة إلى تنفيذ برنامج يشمل عدداً كبيراً من الولايات. وقد أنشئت أيضاً لجنة وطنية معنية بالتعذيب، بمشاركة الأمانة الخاصة لحقوق الإنسان ووزارة الخارجية ومنظمات غير حكومية. كما اعتمد الكونغرس البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب. وأشار الوفد البرازيلي أيضاً إلى التحدي المتمثل في إنشاء آلية الوقاية الوطنية بما يتوافق مع البروتوكول الاختياري.

٤٤- ورداً على الصين وكوبا والجمهورية العربية السورية فيما يتعلق ببرنامج القضاء على الجوع، شدَّدت البرازيل على أن هذا البرنامج يمثل سياسة تُنتهج على نطاق الوزارات وتشمل الولايات والبلديات والمجتمع المدني، وعلى أنه قد تم إنشاء أمانة خاصة بشأن الأغذية. وتشمل مبادرات مكافحة الجوع إنشاء نُظم مختلفة وإشراك الأطفال في برنامج غذائي مدرسي، فضلاً عن برنامج لتوريد الأغذية للسكان الأصليين. وبالإشارة إلى النظام الصحي الموحد، قالت إن خدمات هذا البرنامج وصلت إلى ٧٠ في المائة من سكان البرازيل وأن هذه الخدمات تشمل توزيع ١٣٠ مليون لقاح ومليوني إجراء علاجي خارج المستشفى، و١١,٣ مليون حالة إيداع في المستشفى. إلا أن البرازيل أشارت إلى أن الحالة حرجة وأن هذا القطاع يتطلب استثمارات. واعترفت بالفجوة القائمة بين حصول الجميع على الرعاية الصحية والوضع الفعلي للرعاية الصحية.

٤٥- ورداً على ماليزيا بشأن مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، قالت البرازيل إنه تم وضع برنامج خُصصت له ميزانية تبلغ نحو ٨٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة، وأن هذا البرنامج نجح في توفير العلاج لنحو ٠٠٠ ١٨٤ مريض. وشدَّدت على ضرورة إضفاء قدر أكبر من المرونة على هذا النظام. وفي عام ٢٠٠٧، استُعين بأحكام الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة لزيادة تزويد المرضى المحتاجين بالأدوية.

٤٦- وأشارت البرازيل إلى مشروعها الخاص بإنشاء نظام وطني للمؤشرات الاجتماعية، وإلى أن المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا يجري بحوثاً سوف تمكِّن الأخصائيين من توفير مؤشرات بشأن المسائل الاجتماعية.

٤٧- وأعربت أستراليا عن اهتمامها بمعرفة آراء البرازيل ونُهجها فيما يتعلق بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وما توفره من دعم لهذه المؤسسات، وسألت عما إذا كانت البرازيل تخطط لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس.

٤٨- ووجهت الجزائر ثناءً خاصاً إلى السفير فلورنسيو لمبادرته المتعلقة بتحديد مجموعة من الأهداف الطوعية في ميدان حقوق الإنسان. وأشارت أيضاً إلى أن التقرير الوطني يبين نجاح البرازيل في خفض نسبة الفقر المدقع بمقدار النصف في إطار أهداف الألفية. وشددت الجزائر أيضاً على أن التقرير يصف جهود البرازيل الرامية إلى إعمال الحق في الغذاء، وبخاصة من خلال اعتماد القانون العضوي بشأن الأمن الغذائي لعام ٢٠٠٦. وفي هذا الصدد،

طلبت الجزائر معلومات عن التدابير الملموسة التي اتخذتها البرازيل فيما يتعلق بتنفيذ هذا القانون. وقالت الجزائر في الختام إنها تود أن تشيد بوجه خاص بالدور الرائد الذي تضطلع به البرازيل في استحداث أنواع من الوقود الحيوي تقوم على منتجات زراعية غير صالحة للأكل، ولا سيما عجينة قصب السكر. وأوصت الجزائر بأن تعمم البرازيل هذه التجربة وأن تصون الحق في الغذاء.

٤٩- وأشارت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التقارير العديدة التي تتحدث عن ارتكاب الشرطة العسكرية والمدنية التابعة للدولة عمليات قتل خارج نطاق القضاء، فسألت عن الخطوات التي اتخذتها البرازيل لملاحقة الأفراد المسؤولين عن مثل هذه الجرائم والحيلولة دون حدوثها في المستقبل. كما سألت عن التدابير التي اتخذتها البرازيل لمعالجة الادعاءات المتعلقة بممارسة التعذيب في إطار النظامين الجزائيين للأحداث والبالغين، ولتحسين الأوضاع في السجون.

٥٠- ورحب الاتحاد الروسي بما تبذله البرازيل من جهود للحد من الفقر ومن الفجوة في الدخل، كما رحب بالتدابير الهادفة إلى منع انتهاكات حقوق الإنسان، في ميدان الأمن العام مثلاً. ويرى الاتحاد الروسي أن منع التمييز العنصري، وحظر التعذيب، وتوفير الأمن العام، ومنع عمليات القتل خارج نطاق القضاء، هي أمور يجب أن تظل من أولويات الحكومة. وطلب المزيد من التفاصيل عن تدابير التنفيذ العملية للحد من العنف في المدن والتحقيق في حالات القتل خارج نطاق القضاء.

٥١- وقالت السنغال إنها، إذ تعترف بالتقدم الكبير الذي أحرزته البرازيل في مجالات التعليم والغذاء والصحة ومكافحة الفقر المدقع، تشدد على ضرورة أن تظل البرازيل توفر لمواطنيها المنحدرين من أصول أفريقية نفس الفرص التي توفرها لباقي مواطنيها من أجل إدماجهم بصورة كاملة في المجتمع البرازيلي. وطلبت السنغال معلومات مفصلة عن الحلول المتصورة للمشكلات الناشئة عن عدم توفر إحصاءات حديثة في بعض المجالات المتصلة بانتهاكات حقوق الإنسان.

٥٢- وقالت شيلي إنها تعتبر التقرير الوطني للبرازيل نموذجاً ممتازاً يعطي مضموناً لعملية الاستعراض. وفيما يتعلق بحقوق المرأة وممارسة العنف ضد المرأة، أشارت شيلي إلى التحدي الذي تواجهه البرازيل في إحداث تغيير ثقافي لدى المهنيين الذين يطبقون قانون *Maria da penha* لعام ٢٠٠٦ وطلبت من البرازيل تقديم المزيد من المعلومات عن هذا الموضوع. ونوهت شيلي أيضاً بالتدابير العديدة المعتمدة لمكافحة الفقر والقضاء على اللامساواة الاجتماعية وذكرت أنها ستتعلم الشيء الكثير من تجربة تنفيذ برنامج *العلاوات العائلية*. وتتفق شيلي مع البرازيل على أن الحق في التعليم هو عنصر أساسي في مكافحة الفقر، وقد لاحظت المعدل العالي لتسجيل الأطفال الذين يتراوح عمرهم بين ٧ سنوات و١٤ سنة في المدارس بالبرازيل، وسألت عما اتُخذ من تدابير لضمان عدم انقطاع الأطفال عن الدراسة.

٥٣- وأثارت الأرجنتين مسائل تتعلق بتنفيذ خطة البرازيل لمكافحة العنف ضد المرأة وكذلك خطتها المتعلقة بالعلاوات العائلية، وطلبت مزيداً من التفاصيل عن التشريعات وعن الحق في التذكر وفي معرفة الحقيقة.

٥٤- ورحبت المملكة المتحدة، في جملة أمور، بالدعوة المفتوحة الموجهة من البرازيل إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وبينما لاحظت أن التشريع المتعلق بحقوق الإنسان في البرازيل هو تشريع مناسب بوجه عام، فقد أشارت إلى أن تنفيذ البرازيل للسياسات العامة والتشريعات على مستوى الولايات والبلديات يشوبه

القصور. وسألت عن الطريقة التي تقيِّم بها البرازيل نجاح سياساتها في غياب تجميع منتظم للبيانات. وذكرت المملكة المتحدة أن السجون مكتظة وغير مصانة بشكل كافٍ. وأشارت بقلق إلى التجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان والمرتبطة بنظام القضاء الجنائي، وخاصةً في إطار نظام قضاء الأحداث، وإلى ما يقال عن ممارسة العنف وارتكاب عمليات قتل خارج نطاق القضاء من جانب الشرطة العسكرية التابعة للدولة. وسألت المملكة المتحدة عن الطريقة التي تعتزم بها البرازيل معالجة التجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان في القضايا التي قد يوجد فيها تأييد من جانب الجمهور لحالات تفضي إلى تجاوزات، مثل عمليات مداهمة الشرطة للأحياء الفقيرة. وذكرت أيضاً أنه توجد أدلة على أن هناك عناصر داخل جهاز الشرطة وحراس السجون تواصل تعذيب المحتجزين كشكل من أشكال العقاب أو الترهيب أو انتزاع الاعترافات، بالرغم من عدم حدوث ملاحقات قضائية إلا في عدد قليل من الحالات. وفيما يتعلق بهذه المسألة، رحبت المملكة المتحدة بإنشاء اللجنة الوطنية لمنع ومكافحة التعذيب في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وقالت إنها تتطلع إلى إجراء المزيد من النقاش بشأن آليات الرصد التي اعتزمت اللجنة إنشاءها. وأضافت أن المملكة المتحدة تشعر بالقلق بوجه خاص إزاء التقارير التي تتحدث عن حالات تعرض فيها المدافعون عن حقوق الإنسان لسوء المعاملة والمضايقة، وفي بعض الحالات، للاغتيال. ولاحظت في الختام أن الحكومة، رغم حسن نواياها، لم تتمكن من إحراز تقدم بشأن القضايا الرئيسية، ومنها ممارسة العنف ضد المرأة، ومجتمعات السكان الأصليين، والعنف الريفي، والمنازعات المتعلقة بالأراضي، وعمل الأطفال، والعمل الاسترقاقي. وأضافت المملكة المتحدة أن هناك تقارير تبعث على القلق تتحدث عن إفلات الأشخاص المتورطين في الاتجار بالبشر وفي الفساد من العقاب. وأوصت بأن تقوم الحكومة، في الوقت الذي تواصل فيه مبادراتها الإيجابية في العديد من هذه المجالات، بتوخي المزيد من الدقة في تقييم نتائج الأنشطة المخطط لها.

٥٥- وأشادت سري لانكا بمبادرة البرازيل المتمثلة في إطلاق أهداف طوعية لحقوق الإنسان في الذكرى الستين للإعلان العالمي، وأشارت إلى الإنجازات الكبيرة التي حققتها البرازيل في مختلف المجالات، ومنها مكافحة الفقر المدقع. وطلبت سري لانكا من البرازيل المزيد من التوضيحات عن ممارساتها الفضلى واستراتيجياتها في مجال مكافحة الفقر المدقع والأمراض المتوطنة، وأن تتقاسم هذه الممارسات والاستراتيجيات مع الدول الأخرى.

٥٦- ورحبت غواتيمالا بالمناقشة الهادفة إلى وضع نظام وطني لمؤشرات حقوق الإنسان وطلبت معلومات عما خلصت إليه البرازيل من استنتاجات، وعلى الأخص فيما يتعلق بمدى قابلية هذا النظام للاستمرار، في أعقاب الحلقة الدراسية الوطنية الأولى التي عقدت لتحليل هذه المسألة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وأعربت غواتيمالا عن إعجابها بمعدل تسجيل الأطفال الذين يتراوح عمرهم بين ٧ سنوات و١٤ سنة في المدارس، وقدره ٩٧,٤، وقالت إن هذا المعدل العالي يُعدّ أحد الأمثلة على الممارسات الجيدة. واستفسرت غواتيمالا عما تم اتخاذه من تدابير لتحقيق هذا النجاح، وعما إذا كانت قد ووجهت صعوبات في هذا الشأن.

٥٧- وطلبت كندا المزيد من المعلومات فيما يتعلق بالخطوات التي اتخذتها البرازيل لنصرة وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وإذ لاحظت أيضاً انخفاض مستوى مشاركة المرأة والسكان البرازيليين المنحدرين من أصول أفريقية، والشعوب الأصلية، فقد طلبت تقديم معلومات عما اتُخذ من تدابير لمعالجة هذه القضية.

٥٨- وأشادت ألمانيا بالتقرير الوطني الشامل الذي أعدته البرازيل وبالرأي النقدي الذي عبرت عنه فيما يتعلق بالمشكلات المتبقية، وركزت على ثلاثة مجالات سُلط عليها الضوء في التقرير فهي، أولاً، إذ لاحظت أن أحوال

السجون على درجة بالغة من السوء وأخذت في الحسبان الجهود التي بذلتها الحكومة بالفعل، فقد سألت البرازيل عما تعتزم اتخاذه من تدابير إضافية للتعجيل بتحسين تلك الأوضاع. ثانياً، سألت ألمانيا عن التدابير التي تنوي الحكومة اتخاذها للإسراع في تحسين ظروف المعيشة في مراكز إعادة تعليم الشباب. ثالثاً، أشارت إلى أن هناك مجالاً آخر ذُكر في التقرير ويبعث على القلق وهو شيوع استخدام العنف من جانب أفراد الشرطة. وفي هذا الصدد، تود ألمانيا معرفة ما تنوي الحكومة فعله لإحداث تغيير في استراتيجية وثقافة مكافحة العنف، وما إذا كانت تنوي تنفيذ التوصيات الأخيرة للمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً بغية البدء بإجراء إصلاح جذري للنظام القضائي الجزائي. وذكرت ألمانيا في الختام أن القانون الذي يجيز مقاضاة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان على مستوى الولايات أمام القضاء الاتحادي لم يؤتِ النتائج المتوقعة منه منذ أن دخل حيز النفاذ في عام ٢٠٠٤. وسألت عما تعتزم الحكومة القيام به لضمان إسهام القضاء على نحو فعال في وضع حد لإفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب. وأوصت ألمانيا البرازيل باتخاذ إجراءات لتحسين أحوال السجون ولتنفيذ التوصيات التي قدمتها لجنة مناهضة التعذيب واللجنة المعنية بحقوق الإنسان.

٥٩- وتطرقت فترويلا إلى مسألة الحق في الأرض والأولويات التي حدّدها الإصلاح الزراعي فيما يتعلق بتوزيع الأراضي، والمساعدة التقنية والمالية المقدمة إلى المزارعين. وطلبت المزيد من المعلومات عن الإصلاح الزراعي والإصلاحات السابقة بموجب الخطة.

٦٠- ورحبت إكوادور بالمبادرة الهادفة إلى إنشاء نظام وطني لمؤشرات حقوق الإنسان يمكن أن يكون بمثابة نموذج. وطلبت إكوادور أن تبيّن البرازيل التحديات الرئيسية التي تواجهها فيما يتعلق "بخطة الرئيس صديق الطفل والمراهق" والطريقة التي تعالج بها مشكلة أطفال الشوارع. كما سألت عما إذا كانت البرازيل تعتبر التدريس بلغتين في خططها التعليمية طريقة لمكافحة الفقر وتعزيز التنوع الثقافي.

٦١- وأشادت فلسطين بالنجاح الذي حققته البرازيل في النهوض بالتعليم وبتجربتها القيّمة في هذا المجال، وطلبت من البرازيل أن تقاسم ممارساتها في هذا الميدان مع البلدان الأخرى.

٦٢- وأثنت بلجيكا على البرازيل لموقفها تجاه إلغاء عقوبة الإعدام وتجاه حقوق الإنسان ومسألة الميول الجنسية والهوية الجنسية. وهنأت الحكومة على النتائج التي أحرزتها في الحدّ من الفقر والتي جعلت البرازيل أحد البلدان القليلة التي حققت هدفاً من أهداف الألفية بصورة مسبقة. وأشارت إلى استمرار وجود صعوبات وانتهاكات لحقوق الإنسان في ميدان الأمن العام وإلى الجهود التي تبذلها البرازيل لتذليل هذه الصعوبات. ورحبت بوضع برنامج وطني وخطة وطنية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٤ وعام ٢٠٠٧ على التوالي. وأوصت الحكومة بمواصلة وتكثيف جهودها للحد من الفقر واللامساواة الاجتماعية. كما أوصت بأن تكثف البرازيل جهودها لضمان أمن المدافعين عن حقوق الإنسان وبأن تعزز في هذا الشأن التعاون مع جميع الجهات المعنية، ولا سيما الولايات والشرطة العسكرية. وسألت بلجيكا البرازيل عن احتمالات تنفيذ هذه التوصية.

٦٣- وهنأت إندونيسيا البرازيل على ما سنّته من تشريعات بشأن حقوق الإنسان وطلبت المزيد من الإيضاحات عن عدة مجالات ذُكر أنه حدثت فيها حالات إساءة لهذه الحقوق، ولا سيما حقوق الطفل والمرأة، وحالات استخدمت فيها الشرطة القوة المفرطة، وحالات مورس فيها التمييز العنصري. وأشارت إندونيسيا، بدءاً بحقوق الطفل، إلى مسألة

احتجاز الأحداث وسألت عن أحدث السياسات التي وضعت في هذا الميدان. وحول حقوق المرأة، أشارت إندونيسيا إلى حالات مورس فيها التمييز على وجه التحديد ضد نساء ذوات خلفيات ريفية وإثنية معينة، مما أدى إلى الإجلاء القسري لبعض الجماعات الإثنية وجماعات السكان الأصليين. وأعربت إندونيسيا عن قلقها إزاء سوء الأحوال في السجون ومراكز الاعتقال، حيث يخضع المحتجزون للتعذيب وسوء المعاملة. وسأل وفد إندونيسيا البرازيل عما اتخذته من تدابير لمكافحة إفلات أفراد الشرطة من العقاب في حالات جرائم العصابات التي يرتكب فيها أفراد الشرطة تجاوزات، وخاصة في الأحياء الفقيرة التي ينتشر فيها العنف الذي تمارسه الشرطة. وأعربت إندونيسيا، في الختام، عن قلقها إزاء التباين العرقي القائم في البرازيل وضعف تأثير السياسات الحالية المتبعة في مكافحة مثل هذه التجاوزات.

٦٤- ورحبت اليابان بالجهود التي تبذلها البرازيل لتعزيز التعاون الإقليمي في أمريكا اللاتينية. وقالت إنها تودّ الحصول على المزيد من المعلومات عن مدى فعالية جهود الحكومة على المستوى الإقليمي في تحسين حالة حقوق الإنسان على المستوى الوطني والمستوى الجماعي لسائر دول المنطقة. وأعربت اليابان أيضاً عن إعجابها بالطريقة التي تناولت بها البرازيل تلك الحقبة من تاريخها التي اتسمت بنظام الرق وباعترافها بأن هذا النظام قد تسبب في التمييز الاجتماعي. وأشارت اليابان إلى الخطوات النموذجية التي تتخذها البرازيل في معالجة هذه المسألة. وسألت عما إذا كانت الأرقام الإحصائية تبين درجة الإنصاف التي تحققت في مؤسسات التعليم. وأشادت اليابان في الختام بالإجراءات التي تتخذها البرازيل لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين ورحبت بالمؤتمر الثالث المعني بهذه المسألة الذي ستستضيفه البرازيل. وقالت إنها تود معرفة ما إذا كانت الحكومة ترى أن هناك علاقة قوية بين هذه المبادرة وبين جهودها.

٦٥- وطلبت موريتانيا المزيد من التفاصيل عما تتخذه الحكومة من تدابير لمكافحة الرق، وبخاصة فيما يتعلق بممارسة الرق ضد السكان المنحدرين من أصول أفريقية.

٦٦- وشدّدت نيجيريا على أنه لا بد من دمج الفئة الضعيفة المؤلفة من الأفريقيين والأشخاص المنحدرين من أصول أفريقية دمجاً مناسباً في المجتمع، ومعاملتها بنبل، ومنحها فرصاً مساوية للفرص الممنوحة لغيرها من حيث التعليم والرعاية الصحية والعمل والمشاركة في المعترك السياسي. وأشارت إلى أن الجهود المبذولة لوضع برامج لدمج جماعة *quilombos*، هي جهود مشجعة، إلاّ أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به لمعالجة هذه التحدّيات بصورة جوهرية. وأوصت نيجيريا البرازيل بتسريع الخطى في مجال إصلاح الأراضي في المناطق المنبوذة، وذلك بانتهاج سياسات عامة تستهدف تحسين حياة الأقليات والسكان المنحدرين من أصول أفريقية.

٦٧- وشجعت المكسيك البرازيل على إنشاء مؤسسة وطنية تمتثل لمبادئ باريس وطلبت معلومات محدَّثة عن التقارير التي تقدمها البرازيل إلى لجنة مناهضة التعذيب، وأوصت على وجه التحديد بزيادة إمكانية الاحتكام إلى القضاء وبتحسين النظام القضائي.

٦٨- وأعربت أنغولا عن قلقها إزاء عدم المساواة بين الجنسين، ولا سيما إزاء ضآلة نسبة تمثيل المرأة على المستويات العليا في المناصب التشريعية والتنفيذية الاتحادية. وتطرقت إلى التقرير الوطني للبرازيل فأشارت إلى الوصم العنصري الذي يخضع له السكان المنحدرون من أصول أفريقية، وسألت عن السياسات التشريعية التي تعتمدها البرازيل في هذا الشأن. كما أثارت أنغولا مسألة التعليم وتأثيره القوي في مكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي، وسألت عما إذا كانت المساعدة التقنية يمكن أن تعين البرازيل على تحسين جهودها في هذا المضمار.

٦٩- وأشارت بنغلاديش ببالغ الإعجاب إلى نجاح حكومة البرازيل في ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية لشعبها كلّه. وقالت إنه قد سرّها أن تلاحظ النجاح الملحوظ الذي تحقق في الحدّ من نطاق الفقر المدقع وفي مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتدرك بنغلاديش أيضاً، بوصفها بلداً نامياً، أن البرازيل تواجه الكثير من التحدّيات. وأشارت إلى مشاعر القلق التي أعربت عنها وفود أخرى بشأن العنف المترلي وأوجه التباين في حصول السكان، ولا سيما جماعات السكان الأصليين، على الفرص الاجتماعية - الاقتصادية. وقالت بنغلاديش إن من الأمور المطَمئنة أن الحكومة قد أخذت هذه التحدّيات على محمل الجد. وسألت بنغلاديش البرازيل عن رأيها في التوصية التي قدمتها لجنة حقوق الطفل والداعية إلى طلب مساعدة تقنية في مجال قضاء الأحداث وتدريب الشرطة، فضلاً عن إنشاء مؤسسة معنية بحقوق الإنسان تكون مستقلة وفعّالة.

٧٠- وسألت مصر عن الكيفية التي توفق بها البرازيل بين وضع إحصاءات غير مجمَّعة واعترافها بحق الأفراد في الخصوصية.

٧١- ورحّب المغرب بجهود البرازيل الرامية إلى استئصال شأفة الفقر، والنهوض بالتعليم، وتعزيز حقوق المرأة. وأكد أيضاً على مشاركة البرازيل النشطة في مجلس حقوق الإنسان، وخاصة فيما يتعلق بالمبادرة الهادفة إلى وضع أهداف طوعية. وطلب المغرب معلومات عما تعتزم الحكومة اتخاذه من تدابير تكميلية ابتكارية لتحسين مكافحة الفقر. وقال إنه يود معرفة ما إذا كانت توجد ضمانات لممارسة شعائر الدين بحرية. وأشار في الختام إلى التقرير الوطني للبرازيل فطلب المزيد من المعلومات عن النظام الوطني لمؤشرات حقوق الإنسان.

٧٢- ولاحظت جنوب أفريقيا الجهود التي تبذلها البرازيل في مختلف برامج حقوق الإنسان، بما في ذلك المسائل المتصلة بالقضاء على العنصرية وكره الأجانب والتعصب. وأشارت إلى البرنامج الذي اعتمدته البرازيل في عام ٢٠٠٤ لمعالجة الأحوال الصعبة للبرازيليين المنحدرين من أصول أفريقية. كما أشارت إلى سياسة البرازيل الهادفة إلى القضاء بصورة كاملة على الجوع بوصفها واحدة من أفضل الممارسات بشأن كيفية معالجة قضايا سوء التغذية والجوع وإعمال الحق في الغذاء. واختتمت جنوب أفريقيا بيانها بالإشارة إلى تأثير برنامج العلاوات العائلية على مكافحة الفقر.

٧٣- وأشاد الأردن بالحكومة البرازيلية لاعتمادها في عام ٢٠٠٦ القانون المتعلق بالعنف المترلي والإجراءات الإيجابية للقضاء عليه. وحث البرازيل على اتخاذ المزيد من الخطوات في هذا الصدد. كما سأل عن الخطوات العملية التي اتخذتها البرازيل لتحقيق هدف الحد من الفقر.

٧٤- وأعربت بوليفيا عن دعمها لجميع الجهود التي تبذلها البرازيل في مجال تعزيز حقوق الإنسان.

٧٥- ورحبت أوروغواي بالتقرير الوطني للبرازيل الذي يبين التقدم الكبير المحرز، ويسلِّم بعدم قابلية الحقوق للتجزئة، ويعترف باستمرار انتهاكات حقوق الإنسان. كما رحبت بالإصلاح الزراعي الذي تقوم به البرازيل. وأوصت أوروغواي ببذل جهود أكبر فيما يتعلق بنظام السجون في عدد من ولايات الاتحاد، وبتحويل هذه السجون إلى مراكز لإعادة التأهيل.

٧٦- وعقب المناقشة، ردت البرازيل على الأسئلة التي طرحها وفد أوروغواي وغيره من الوفود بشأن الإصلاح الزراعي والعنف في المناطق الريفية. وقالت إن فكرة وجود علاقة بين إنتاج الوقود الأحيائي والانخفاض في إنتاج

الأغذية الأساسية لا تتفق مع الواقع. وذكرت أنها تقوم في آن واحد بزيادة كل من إنتاج الطاقات المتجددة وإنتاج الأغذية من أجل مكافحة الجوع. وأشارت إلى أن الارتفاع الممكن لأسعار الأغذية في العالم يُحتمل أن يكون ناجماً عن تركز رأس المال في أيدي بعض المجموعات القوية التي تهيمن على السوق، كما أشارت إلى أن الأولوية في عملية الإصلاح الزراعي ستتمثل في تعزيز الإنتاج المستدام من الناحيتين البيئية والاجتماعية. وستكون البرازيل قادرة، عن طريق الإصلاح الزراعي، على خفض مستوى العنف في البلاد.

٧٧- ورداً على المغرب وجنوب أفريقيا والأردن، ذكرت البرازيل أن الاستراتيجيات المتعلقة بالتعليم ومكافحة الفقر المدقع تتركز على وضع برامج اجتماعية وعلى تحسين الإصلاح الزراعي والعمل على إنشاء بنى تحتية تُفضي إلى خلق فرص العمل وتحسين التعليم. وأضافت البرازيل أنها تركز جهودها على الحد من الفقر المدقع والقضاء على أوجه اللامساواة. وأشارت إلى التحديات القائمة فيما يتعلق بالجودة، كما أشارت إلى برنامج العلاوات العائلية الذي يستفيد منه عدد من الأطفال والذي يهدف إلى زيادة تسجيل الأطفال في المدارس، وإلى أن هناك استثمارات تُكرّس لإيجاد فرص جديدة للإدماج الاجتماعي. وقد تم تعزيز بناء القدرات وتدريب العمال وبذل جهود لتحسين معدلات العمالة.

٧٨- ورداً على موريتانيا وجنوب أفريقيا، ذكرت البرازيل أنها استندت إلى الإحصاءات الوطنية في عملها المتعلق بتعزيز المساواة العرقية. وتبين المؤشرات الأسباب الأصلية للاّمساواة. وفيما يتعلق بالتعليم، قال إن الدولة تولي الأولوية لتاريخ أفريقيا والشعوب الأصلية بغية تشجيع التعليم الذي يتناول الطريقة التي تشكلت بها البرازيل. وفيما يتعلق بأطفال الشعوب الأصلية، أشارت إلى أن البرازيل تسعى إلى زيادة تسجيل هؤلاء الأطفال في مراحل التعليم العالي. ويوجد حالياً ٣٨ جامعة عامة في ٢٢ ولاية. ويجري اعتماد إجراءات إيجابية فيما يتعلق بالالتحاق بالمؤسسات التعليمية، بما في ذلك عن طريق تقديم المِنح الدراسية.

٧٩- وأعربت البرازيل علناً عن تقديرها للفرصة التي أُتيحت لها لعرض حالة حقوق الإنسان في البلد ولإجراء حوار ثري في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل. وقالت إن الحكومة تعترف بالتحديات القائمة في مجال تعزيز الحقوق. ولضيق الوقت، تعهدت البرازيل بالرد على الأسئلة المتبقية خلال الجلسة العامة لمجلس حقوق الإنسان في حزيران/يونيه، وفقاً لمجموعة التدابير المتعلقة ببناء المؤسسات. وأعربت البرازيل من جديد عن ثقتها في هذا النظام الجديد وعن أملها في أن يضع حداً للانتقائية.

٨٠- ووجّه النظر مرة أخرى إلى إدارة الرئيس لولا، التي تركز اهتمامها على النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والعدالة الاجتماعية. كما أُعيد تأكيد التزام البرازيل بإعمال جميع حقوق الإنسان.

٨١- وأكدت البرازيل أن عملية الاستعراض الدوري الشامل أتت بدروس قيِّمة للبلد، وخاصة في عملية وضع التقرير. واعترفت البرازيل بالتحديات التي أشار إليها المجتمع المدني في مجال تنفيذ توصيات هيئات الرصد الدولية.

٨٢- وأعلنت البرازيل استعدادها لمواصلة التعاون مع منظومة الأمم المتحدة، على غرار تعاونها مع منظومة البلدان الأمريكية. كما أعادت تأكيد التزامها بالتعاون مع مجلس حقوق الإنسان، ولا سيما في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل. وأعربت عن استعدادها لتبادل الخبرات وتقاسم المعلومات في هذا الشأن.

ثانياً – الاستنتاجات و/أو التوصيات

٨٣- بحثت البرازيل التوصيات التي قُدّمت خلال الحوار التفاعلي، وهي تحظى بتأييدها:

١- مواصلة وتكثيف جهودها من أجل الحد من الفقر واللامساواة الاجتماعية (بلجيكا)؛

٢- مواصلة التزامها بإيجاد حل لمسألة إساءة استعمال السلطة والاستعمال المفرط للقوة (غانا)؛

٣- أن تواصل مبادراتها الإيجابية، وأن تتوخى المزيد من الدقة في تقييم نواتج الأنشطة المخطط لها في العديد من المجالات التالية: أحوال السجون، ونظام القضاء الجنائي، ونظام قضاء الأحداث، وممارسة الشرطة العسكرية التابعة للدولة العنف وارتكاب أعمال قتل خارج نطاق القضاء، والتعذيب، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، والعنف ضد المرأة، ومجتمعات السكان الأصليين، والعنف الريفي، والمنازعات المتعلقة بالأراضي، وعمل الأطفال والسخرة، وإفلات المتورطين في الاتجار بالبشر والفساد من العقاب (المملكة المتحدة)؛

٤- تكثيف الجهود لضمان أمن المدافعين عن حقوق الإنسان وتعزيز التعاون مع جميع الجهات المعنية، ولا سيما الولايات والشرطة العسكرية (بلجيكا)؛

٥- النظر على نحو أشمل في القضايا المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان للشعوب الأصلية وسوء أوضاع الاحتجاز (جمهورية كوريا)؛

٦- اتخاذ إجراءات لتحسين أحوال السجون وتنفيذ التوصيات التي قدمتها لجنة مناهضة التعذيب واللجنة المعنية بحقوق الإنسان (ألمانيا)؛

٧- بذل جهود أكبر فيما يتعلق بأنظمة السجون في عدد من ولايات الاتحاد بغية تحويلها إلى مراكز لإعادة التأهيل (أوروغواي)؛

٨- زيادة إمكانية الاحتكام إلى القضاء، فضلاً عن تحسين النظام القضائي (المكسيك)؛

٩- القيام في أقرب وقت ممكن بتنفيذ المبادرة المتعلقة بإخضاع مرتكبي التجاوزات الجسيمة في مجال حقوق الإنسان للقانون الاتحادي، إذا لم يتم القيام بذلك بعد (هولندا)؛

١٠- بذل قصارى جهدها لضمان اعتماد الكونغرس للقانون المتعلق بإتاحة إمكانية حصول المواطنين على المعلومات العمومية (بيرو)؛

١١- مواصلة التزامها ببرنامج إصلاح الأراضي (غانا)؛

١٢- تسريع الخطى في مجال إصلاح الأراضي في المناطق المنبوذة وذلك بانتهاج سياسات عامة تهدف إلى تحسين أحوال الأقليات والسكان المنحدرين من أصول أفريقية (نيجيريا)؛

١٣- مع الإشادة بالدور الرائد الذي تقوم به البرازيل في مجال تطوير أنواع الوقود الأحيائي القائمة على منتجات زراعية غير صالحة للأكل، تعميم هذه التجربة على نطاق أوسع وصون الحق في الغذاء (الجزائر)؛

١٤- التشجيع على إنشاء مؤسسة وطنية تمتثل لمبادئ باريس (المكسيك)؛

١٥- دمج المنظور الجنساني في عملية متابعة الاستعراض الدوري الشامل (سلوفينيا).

٨٤- وجميع الاستنتاجات و/أو التوصيات الواردة في هذا التقرير تعكس موقف الدولة أو الدول التي قدمتها و/أو موقف الدولة موضوع الاستعراض بشأنها. ولا ينبغي تأويل هذه الاستنتاجات و/أو التوصيات على أنها قد حظيت بتأييد الفريق العامل ككل.

ثالثاً - الالتزامات الطوعية للدولة موضوع الاستعراض

٨٥- قامت البرازيل، بقصد زيادة فعالية التعاون مع منظومة الأمم المتحدة وتحسين سياساتها الوطنية، بتعزيز التزامها باستحداث أدوات جديدة لرصد حقوق الإنسان على المستوى الداخلي. وسيشمل ذلك إنشاء نظام وطني لمؤشرات حقوق الإنسان ووضع تقارير سنوية عن حالة حقوق الإنسان، مع مراعاة متابعة عملية الاستعراض الدوري الشامل، في جملة جوانب أخرى.

المرفق

تشكيلة الوفد

The delegation of Brazil was headed by H.E. Mr. Rogério Sottili, Head of the Delegation, Executive Secretary, Special Secretariat of the Presidency of the Republic on Human Rights, and composed of 16 members:

H.E. Mr. Sérgio Abreu e Lima Florêncio, Ambassador, Deputy Representative of Brazil to the United Nations Office at Geneva;

Minister Ana Lucy Gentil Cabral Petersen, General Director of the Department of Human Rights and Social Issues, Ministry of External Relations;

Mr. Rolf Hachbart, President of the National Institute of Colonization and Agrarian Reform;

Mr. Pedro Abramovay, Under-Secretary for Legislative Affairs of the Ministry of Justice

Mrs. Rosilene Rocha, Executive Secretariat of the Ministry of the Social Development and Combat to Hunger;

Councillor Márcia Maria Adorno Cavalcanti Ramos, Chief of the Division of Human Rights, Ministry of External Relations;

Mrs. Ana Paula Gonçalves, Special Secretariat of the Presidency of the Republic on Women Policies;

Mrs. Márcia Canário, Special Secretariat of the Presidency on the Promotion of Racial Equality;

Secretary Luciana Rocha Mancini, Permanent Mission of Brazil to the United Nations Office at Geneva;

Secretary Silviane Tusi Brewer, Permanent Mission of Brazil to the United Nations Office at Geneva;

Secretary Murilo Vieira Komniski, Permanent Mission of Brazil to the United Nations Office at Geneva;

Secretary Thiago Melamed de Menezes, Special Secretariat of the Presidency of the Republic on Human Rights;

Secretary Melina Espeschit Maia, Division of Human Rights, Ministry of External Relations;

Mrs. Mariana Bertol Carpanezzi, Special Secretariat of the Presidency of the Republic on Human Rights;

Mrs. Clara Solon, Division of Human Rights, Ministry of External Relations.

– – – – –